معهد السياسة والمجتمع
Politics and Society Institute (PSI)

ورقة تحليلية

الرؤية التركية للحرب الأمريكية الإسرائيلية-الإيرانية:

قراءة نقدية شاملة في تقرير الأكاديمية التركية للاستخبارات مع مقاربة من منظور أردني

مقدمة

نشرت الأكاديمية التركية للاستخبارات (Millî İstihbarat Akademisi)، وهي مؤسسة بحثية تركية ذات صلة مباشرة بجهاز الاستخبارات التركي ويرأسها البروفيسور طلحة كوصه، في مايو 2026 تقريراً بعنوان "الحرب الأمريكية الإسرائيلية-الإيرانية من المنظورين العسكري والجيوسياسي وتركيا".

يأتي هذا التقرير استكمالاً لتقرير سابق أصدرته الأكاديمية ذاتها في أغسطس 2025 حول "حرب الأيام الاثني عشر"، وهو ما يكشف عن نمط تحليلي متسق تتبناه المؤسسات الاستخباراتية التركية في التعامل مع الملف الإيراني-الإسرائيلي: قراءة الأحداث كحلقات متتابعة ضمن مسار تصعيدي واحد، لا كأزمات منفصلة تُعالج كل منها بمعزل عن سابقتها.

تكمن أهمية هذا التقرير، بمعزل عن دقة كل تفصيل تشغيلي وارد فيه، في أنه يمثل صوتاً شبه رسمي لمؤسسة الاستخبارات التركية لا صوتاً أكاديمياً أو إعلامياً مستقلاً. وبالتالي فإن قراءته لا ينبغي أن تقتصر على مضمونه الوصفي، بل يجب أن تمتد إلى ما يكشفه من أولويات أنقرة ومخاوفها والصورة التي تريد إظهارها أمام الداخل التركي كما أمام الفاعلين الإقليميين.

تسعى هذه النسخة الموسّعة من الورقة إلى أربعة أهداف متكاملة: تلخيص الرؤية التركية العامة كما تنعكس في مجمل التقرير، استعراض تفصيلي لمحتوى التقرير عبر فصوله الثلاثة ومختلف أقسامه الفرعية، تحليل معمّق لكل ما ورد، وبناء قراءة أردنية مستقلة تضع المصلحة الوطنية الأردنية في صلب الاعتبار.

من الضروري التنبيه، قبل الدخول في التفاصيل، إلى أن التقرير التركي مبني على سردية حرب بدأت في 28 فبراير 2026 واستمرت نحو أربعين يوماً، شملت ضربات أمريكية-إسرائيلية مباشرة على إيران وصلت إلى حد استهداف المرشد الأعلى السابق علي خامنئي، أعقبتها هدنة هشة لم ترسُ بعد على تسوية نهائية حتى تاريخ صدور التقرير[1].

[1] التقرير الأصلي: "ASKERÎ VE JEOPOLİTİK PERSPEKTİFTEN ABD/İSRAİL-İRAN SAVAŞI VE TÜRKİYE"، الأكاديمية التركية للاستخبارات (Millî İstihbarat Akademisi)، أنقرة، مايو 2026. جميع الأرقام والوقائع التشغيلية المنسوبة في هذه الورقة إلى "التقرير" مصدرها هذه الوثيقة حصراً، ولم تخضع للتحقق من مصدر مستقل، وهذا ينطبق على كل رقم أو اسم نظام تسليحي أو تاريخ يرد لاحقاً في هذه الورقة دون استثناء.

سنتعامل مع هذه المعطيات بوصفها الإطار الذي يبني عليه التقرير تحليله، مع التنبيه إلى أن أي رقم أو تفصيل تشغيلي وارد في متنه هو نقل عن مصدر تركي واحد، وهو ما يستوجب التعامل معه بحذر منهجي عند البناء عليه في أي استنتاج سياسات.

تلخيص الرؤية التركية العامة تجاه الملف الإيراني-الإسرائيلي

يمكن تلخيص الرؤية التركية، كما يعكسها التقرير جملة وتفصيلاً، في خمس ركائز متداخلة تشكّل في مجموعها عقيدة تركية غير مُعلنة صراحة لكنها متسقة عبر كامل نص الوثيقة.

1. رفض ثنائي الاتجاه: لا انهيار إيراني ولا هيمنة إسرائيلية

تركيا لا تريد انهيار الدولة الإيرانية ولا تريد توسّع الهيمنة الإسرائيلية غير المقيّد. هذا ليس حياداً بالمعنى الدبلوماسي التقليدي، بل حساب استراتيجي بارد: انهيار إيران يعني فراغاً أمنياً على الحدود الشرقية لتركيا يمتد من العراق إلى القوقاز، بينما توسّع إسرائيل في سوريا ولبنان - كما يصفه التقرير - يعني ظهور قوة عسكرية مهيمنة على الحدود الجنوبية لتركيا لا تخضع لأي ضابط إقليمي.

2. تسويق ممرات الربط الإقليمي كبديل استراتيجي لمضيق هرمز

يوظّف التقرير أزمة هرمز لتظهير أهمية طريق التنمية والممر الأوسط اللذين تقودهما تركيا، لا كبديل اقتصادي فحسب بل كرسالة موجّهة مباشرة إلى دول الخليج وشركاء آسيا الوسطى مفادها أن الثقة يجب أن تنتقل تدريجياً من الممرات البحرية الضيقة إلى الممرات البرية العابرة للأراضي التركية. الحيّز التحليلي الكبير الذي يخصصه التقرير لهذا الملف، بما في ذلك رسوم بيانية مفصّلة عن تدفقات النفط عبر هرمز، غير متناسب مع وزن هذا الملف الفعلي ضمن مجريات الحرب ذاتها، وهو ما يكشف أولوية تسويقية تركية واضحة.

3. تبرير الاستثمار في "العمق الثلاثي الأبعاد" للصناعات الدفاعية

يستخدم التقرير دروس الحرب لبناء حجة مؤسسية لصالح مضاعفة الاستثمار في التصنيع الدفاعي المحلي التركي، عبر مفهوم "العمق الثلاثي الأبعاد" الذي يجمع التفوق التقني وحجم الإنتاج والاستدامة الاستراتيجية، وهو خطاب موجّه بالدرجة الأولى إلى الداخل التركي ومتخذي القرار في وزارة الدفاع أكثر مما هو تحليل موجّه للخارج.

4. تظهير الدور التركي كقوة موازِنة لا كطرف مصطف

يُبرز التقرير مراراً أن أنقرة أبقت خطوط التواصل مفتوحة مع إيران ودول الخليج وباكستان وأوروبا وواشنطن في آن واحد، وأن هذا التموضع متعدد المحاور هو الميزة التنافسية التركية الحقيقية في النظام الإقليمي الناشئ. هذا

الخطاب يخدم هدفاً مزدوجاً: تعزيز صورة تركيا كوسيط لا غنى عنه أمام الأطراف الإقليمية كافة، وتبرير غياب انخراط تركي مباشر في الحرب أمام رأي عام داخلي قد يتساءل عن غياب دور تركي فاعل في أزمة بهذا الحجم على حدود بلاده المباشرة.

5. القلق المبطّن من النزعة التوسعية الإسرائيلية

الأكثر حساسية في الرؤية التركية هو القلق الصريح، وإن جاء مصوغاً بعناية دبلوماسية، من النزعة التوسعية الإسرائيلية في سوريا ولبنان بوصفها تهديداً مباشراً لتركيا ذاتها لا لدول عربية مجاورة فحسب.

التقرير يذهب إلى حدّ الإشارة إلى "تنافس استراتيجي" محتمل بين أنقرة وتل أبيب، وإلى أن الخطاب الإسرائيلي بدأ يصوّر تركيا ك " تحدٍّ استراتيجي".

هذا يكشف أن الأولوية التركية الفعلية ليست الخطر الإيراني بقدر ما هي احتواء الطموح الإسرائيلي بعد الحرب، انعكاساً لموقع تركيا الجغرافي المباشر في مسرح العمليات السوري واللبناني، بخلاف بُعدها النسبي عن الملف الإيراني باستثناء الشمال العراقي.

استعراض لمحتوى التقرير

يستعرض هذا المحور محتوى التقرير فصلاً بفصل وقسماً بقسم، متتبعاً ترتيبه الأصلي، يتناول بداية التقنيات العسكرية والامتحانات العقائدية، كما يلي:

1. الدور المتصاعد للذكاء الاصطناعي

ينتقل الذكاء الاصطناعي في وصف التقرير من أداة دعم قرار إلى مكوّن أصيل ومندمج في بنية القيادة والسيطرة، ينتج مخرجات تشغيلية مباشرة. يذكر التقرير أن الولايات المتحدة استخدمت نظام Claude AI من شركة Anthropic ونظام Maven القائم على الذكاء الاصطناعي من شركة Palantir لتحديد الأهداف الإيرانية وترتيب أولوياتها، بينما استخدمت إسرائيل نظامي Gospel وLavender اللذين سبق استخدامهما في غزة. يشير التقرير إلى أن هذه الأنظمة، رغم امتلاكها واجهات تتيح نظرياً الإشراف البشري، قد تعمل في الممارسة بشكل شبه مستقل تماماً بفعل "التحيز الآلي" (automation bias) - وهو ميل الأفراد والمؤسسات إلى تفضيل مخرجات النظام الآلي حتى في مواجهة معلومات متضاربة، ما يرفع مخاطر الخطأ والقرارات الكارثية.

يحدد التقرير ثلاث وظائف جوهرية للذكاء الاصطناعي في ساحة المعركة:

1. التصنيف (استخلاص أهداف ذات معنى من بيانات الرادار والأقمار الصناعية والاستخبارات الإشارية).

2. الترتيب حسب الأولوية (تصنيف الأهداف وفق قيمتها التشغيلية ونوافذ الفرصة والمخاطر).

3. والتحديث الديناميكي (المراجعة المستمرة لقوائم الأهداف تبعاً لتطورات الميدان).

ويشير إلى أن حديث الجانبين الأمريكي والإسرائيلي عن العمل على "آلاف الأهداف" في إيران دليل على استحالة إدارة هذه العملية يدوياً.

يخصص التقرير حيّزاً لمفهوم "تفوق القرار" (decision superiority) المرتبط بتقصير حلقة أُودا (OODA - مراقبة، توجّه، قرار، فعل) التي صاغها جون بويد، محذراً من أن هذا التقصير حين ينزل دون قدرة الإدراك البشري يجعل النظام شبه ذاتي التشغيل فعلياً - وهو ما يفسر جزئياً السيطرة الجوية السريعة التي حققها الجانب الأمريكي-الإسرائيلي. كما يشير إلى أن عقيدة إيران المسماة "الدفاع الفسيفسائي" (Mozaik Savunma)، القائمة على تفويض صلاحية إطلاق الصواريخ الباليستية إلى القيادات الميدانية الدنيا وإتاحة عمل خلايا شبه مستقلة، أثارت أسئلة حول من يتحمل المسؤولية عند الاستهداف والاشتباك، لكنها في المقابل أثبتت قدرة ملحوظة على الصمود والتكرار (redundancy) في بنية القيادة والاتصال الإيرانية رغم عمليات "قطع الرأس" التي استهدفت القيادة الإيرانية العليا.

2. الدفاع الجوي والصاروخي

يقرّر التقرير بوضوح تراجع فكرة "المظلة الجوية المنيعة"، إذ أظهرت الحرب أن أكثر الأنظمة تطوراً - القبة الحديدية، ومقلاع داود (Davut'un Sapanı)، ومنظومة السهم (Arrow) الإسرائيلية - يمكن تجاوزها في ظل هجمات الإشباع والذخائر المبتكرة وضغط التكلفة.

الرؤوس الحربية العنقودية المتعددة التي استخدمتها إيران في صواريخها الباليستية طراز "حُرَّمشهر" (Hürremşehr) تركت أنظمة الدفاع تواجه عشرات الأهداف بدل هدف واحد، ما أرهق مرحلة الاعتراض النهائية (terminal phase) وحدّ من فعالية منظومتي مقلاع داود وباتريوت تحديداً[2].

ورغم ادعاء إسرائيل معدل اعتراض بلغ 92%، يوضح التقرير أن الاحتمال الرياضي لإصابة الهدف يرتفع كلما زاد حجم الهجوم (n) بصرف النظر عن ارتفاع نسبة الاعتراض، وهي "التسريبات" التي أدت إلى إصابة مصفاة نفط حيفا.

[2] التقرير التركي، الفصل الأول، بند "حرب الأيام الاثني عشر" و"حرب الأربعين يوماً"، الإحالة إلى صحيفة هآرتس والوور زون كمصدرين ثانويين لتقدير معدلات الاعتراض.

يوثّق التقرير أمثلة ملموسة على فجوة التكلفة: تدمير إيران لرادار الإنذار المبكر القطري طراز AN/FPS-132 (تقدَّر كلفته بنحو مليار دولار) بصاروخ باليستي، وتدمير طرفية الاتصال الساتلي البحرينية طراز AN/GSC-52B بمسيّرة انتحارية من طراز شاهد-136. كما يستعرض التقرير أن "حرب الأيام الاثني عشر" في يونيو 2025 (السابقة على الحرب الحالية) ألحقت أضراراً بالغة بمنظومات الإنذار المبكر والدفاع الجوي الإيرانية المتحركة، ما منح المقاتلات الأمريكية والإسرائيلية حرية حركة واسعة في الأجواء الإيرانية؛ لكن رغم هذا التفوق فقد الجانبان عدداً من الطائرات المسيّرة بنيران أرضية، كما اضطرت مقاتلة أمريكية من طراز F-35A للهبوط الاضطراري بعد إصابتها، وأُسقطت مقاتلة من طراز F-15E قرب أصفهان - دليلاً على أن الدفاع الجوي الإيراني لم يُقضَ عليه كلياً.

يخلص التقرير إلى ضرورة عقيدة جديدة للدفاع الجوي قائمة على أربعة محاور:

1. معمارية موزّعة ومركزة على الشبكة لا مركزية.
2. دمج الأنظمة الهجومية ضمن البنية الدفاعية ذاتها.
3. الكفاءة في التكلفة عبر أسلحة الطاقة الموجهة وأنظمة الحرب الإلكترونية بدل الاعتماد الحصري على الصواريخ الاعتراضية الباهظة.
4. آلية قرار مرتكزة على الذكاء الاصطناعي لتقييم التهديد بسرعة.

كما يقدّم مفهومي "ما قبل الإطلاق" (left of launch) الذي يقضي بتدمير التهديدات الجوية أرضاً قبل انطلاقها، و"الإفشال الرخيص" (cheap defeat) الذي يفضّل أنظمة المدافع الرشاشة من طراز C-RAM والليزر بدل الصواريخ الاعتراضية باهظة الثمن.

3. الدفاع عن البنية التحتية الاستراتيجية والقواعد والمنشآت

يوثّق التقرير أن استهداف حقل غاز جنوب فارس أثبت أن الأهداف الاقتصادية باتت جزءاً من ساحة الحرب، وأن تهديدات إيران العلنية باستهداف منشآت الطاقة الخليجية تؤكد أن الحرب تُدار عبر البنية التحتية بصورة متبادلة. كذلك يشير التقرير إلى أن استهداف إيران لمنصات الدعم - لا المنصات القتالية ذاتها - كان السمة الغالبة لضربات طهران؛ فقد أصابت الضربات على قاعدة الأمير سلطان الجوية في السعودية طائرات الوقود الجوي وطائرات الإنذار المبكر E-3 AWACS، لا الطائرات المقاتلة ذاتها، ما يؤكد أن قيمة المنصات المتطورة (طائرات التزود بالوقود، الرادارات، بنية الاتصال) أكبر من كلفة استهدافها، وهذا يجعلها أهدافاً هشة نسبياً إلى قيمتها الاستراتيجية.

يستحضر التقرير مقارنة تاريخية لافتة: نقل إيران جزءاً كبيراً من قدراتها الصاروخية إلى منشآت جبلية وتحت أرضية، على غرار منشآت الإنتاج الألمانية تحت الأرض إبّان الحرب العالمية الثانية، وهو ما أبقى قدرة طهران على إنتاج صلائف صاروخية (missile salvo) ثابتة نسبياً رغم القصف المتكرر لمداخل هذه المنشآت، ما يعني أن حملة القصف لم تحقق أثراً حاسماً على القدرة الإنتاجية الإيرانية الكامنة.

4. الدفاع عن المنصات الكبرى

يعيد التقرير فتح النقاش حول جدوى المنصات الكبيرة والمكلفة - حاملات الطائرات على وجه الخصوص - مؤكداً أنها لا تزال ذات قيمة تشغيلية عالية لكنها باتت أيضاً "أهدافاً عالية القيمة وعالية الخطورة" لا مجرد أدوات لعرض القوة. فقد وجّهت الولايات المتحدة مجموعتي حاملات طائرات وسفناً هجومية برمائية إلى المنطقة، من بينها USS Boxer و USS Tripoli المرافقتان لقوات مشاة بحرية، ما يؤكد استمرار استخدام هذه المنصات كأداة ضغط سياسي ورادعة.

لكن التقرير يوثّق أيضاً انسحاب حاملة الطائرات USS Gerald Ford من المنطقة للإصلاح بعد نشوب حريق في قسم المغسلة على متنها بحسب البيان الرسمي، في مثال يكشف أن هشاشة المنصات الكبرى مرتبطة مباشرة بالشبكة اللوجستية والداعمة المحيطة بها لا بالمنصة ذاتها فحسب.

يحذّر التقرير من أن سيناريو محاصرة أو السيطرة على جزيرة خرج (Hark Adası) قرب السواحل الإيرانية سيجعل أي سفينة برمائية تعبر المضيق أو تدخل الخليج عرضة لأشكال متعددة من القصف نظراً لقربها من البر الإيراني الرئيسي، وأن القوة البحرية الإيرانية غير المتماثلة - الزوارق السريعة، المركبات السطحية غير المأهولة، صواريخ مضادة للسفن ساحلية المنشأ، الألغام البحرية - لا تزال تشكل تهديداً فعلياً رغم تدمير الوحدات البحرية السطحية الإيرانية، بما في ذلك الزوارق الصغيرة والغواصات المصغّرة التابعة للحرس الثوري، وهو تهديد لا يقتصر على القطع البحرية الأمريكية بل يطال حركة الملاحة الإقليمية عموماً وناقلات النفط والبضائع الكبرى تحديداً.

5. حرب الطيف الكهرومغناطيسي

يقرّر التقرير أن السيطرة الجوية لم تعد تُقاس بعدد المنصات الطائرة وجودتها فحسب، بل بالسيطرة على الطيف الكهرومغناطيسي: الرادارات، وصلات البيانات، طرفيات الاتصال الساتلي (SATCOM)، أنظمة الإنذار المبكر، قدرات الحرب الإلكترونية، وشبكات القيادة والسيطرة، تشكّل الطبقة غير المرئية لكن الحاسمة للقوة الجوية. يذكر التقرير صراحة أن "الطرف الذي يريد السيطرة على السماء عليه أولاً السيطرة على الطيف".

يورد التقرير أن إيران هاجمت، وفق مصادر مفتوحة، ما لا يقل عن سبع قواعد أمريكية استهدفت فيها أنظمة رادار وبنية اتصال ساتلي وطائرات تزود بالوقود ومنصات حساسة مثل طائرات الإنذار المبكر، مركزةً على وظائف

"كشف التهديد، وإبقاء الطائرات في الجو، وتوجيه العمليات الجوية". ويحدد التقرير ثلاث مجموعات أهداف: البنية التحتية للاتصالات (استهداف طرفيات الاتصال الساتلي في البحرين)، رادارات الإنذار المبكر (استهداف رادار AN/FPS-132 القطري إلى جانب رادار AN/TPY-2 التابع لبطارية ثاد (THAAD) في الأردن، وهو الرادار الأساسي الذي تعتمد عليه بطارية ثاد ولا يمكنها بدونه البحث عن الأهداف وتتبعها بشكل مستقل)، ومنصات الإنذار المبكر الجوي والقيادة والسيطرة (تضرر طائرة AWACS من طراز E-3 Sentry في قاعدة الأمير سلطان)[3].

6. الحرب الروبوتية والمسيّرات

تُستخدم المسيّرات الانتحارية منذ ثمانينيات القرن الماضي لكنها برزت مع الحرب الروسية-الأوكرانية، ولم يتغيّر هذا في الحرب الحالية. يقدّر التقرير كلفة المسيّرة الإيرانية الواحدة المستخدمة ضد القواعد الأمريكية بما بين 20 و60 ألف دولار، مقابل صاروخ اعتراضي من طراز Patriot PAC-3 تُقدَّر كلفته بنحو 3.7 مليون دولار، وصاروخ Aster-30 المستخدم في منظومة SAMP/T بكلفة مليوني دولار للوحدة[4]. هذه الفجوة تحوّل المسيّرات الانتحارية من أداة تكتيكية إلى آلية استنزاف استراتيجي فعلية، خاصة مع قدرتها على العمل في "أسراب" (swarm) قد تُشبع أنظمة الدفاع الجوي وتُرهق شبكات الاستشعار والقيادة والسيطرة، وهو ما يزداد تعقيداً مع دخول خوارزميات الأسراب المدعومة بالذكاء الاصطناعي.

7. اقتصاد الذخيرة وأزمة القدرة الإنتاجية

يعيد التقرير التذكير بأن أزمة استهلاك الذخيرة وقدرة الإنتاج - التي برزت في الحرب الروسية-الأوكرانية - تكررت هنا: فشل التحالف الأمريكي-الإسرائيلي في تحقيق أثر استراتيجي حاسم خلال أول 72 ساعة، ونجاح إيران في مواصلة ردّها بمرونة، أطالا أمد الحرب ورفعا الطلب على الذخائر الهجومية والدفاعية على حد سواء. في الموجة الأولى استُخدمت صواريخ كروز من طراز Tomahawk وPopeye، إلى جانب صاروخ Rampage الباليستي الجوي وصواريخ ATACMS وPrSM أرض-أرض التكتيكية، ثم قنابل موجّهة من طراز Paveway II/III وJDAM GBU-31/32 وSPICE في عمليات "إعادة الاستهداف" (re-strike) للمنشآت المحصّنة التي تطلبت ضربات متكررة.

---

[3] التقرير التركي، الفصل الأول، بند "حرب الأيام الاثني عشر" و"سباق حرب الجو والسيطرة على الطيف"، صفحة 23. هذه الفقرة تحديداً هي الموضع الوحيد الذي يرد فيه ذكر صريح لكلمة "الأردن" (Ürdün) في كامل التقرير التركي البالغ 68 صفحة، ولم يرد للأردن أي ذكر آخر في أي موضع من الوثيقة، بما في ذلك أقسامها الخاصة بالخليج أو الدبلوماسية الإقليمية أو الممرات.

[4] التقرير التركي، الفصل الأول، بند "الحرب الروبوتية والمسيّرات"، بالاستناد إلى تقرير CNBC حول مسيّرة شاهد-136 وتقرير تحالف الدفاع الصاروخي (Missile Defense Advocacy Alliance) حول كلفة الصواريخ الاعتراضية.

يشير التقرير إلى أن استهلاك الذخيرة ليس خطياً بل تراكمياً، وأن التقديرات تشير إلى بدء تراجع مخزونات الصواريخ الاعتراضية الأمريكية والحليفة، وهو ما يهدد استدامة الجانب المدافع. ويبرز التقرير توجه واشنطن الجديد نحو موازنة الذخائر عالية الدقة والباهظة مع بدائل "كافية الأداء ومنخفضة الكلفة"، عبر مسيّرة LUCAS الانتحارية من شركة SpektreWorks، وصاروخ Barracuda-500 من Anduril، ومنصة CMMT من Lockheed Martin، وصاروخ كروز منخفض الكلفة Ragnarök LCCM من Kratos، مع تفضيل واضح لشركات صغيرة ومتوسطة الحجم كهذه بدل موردي السلاح التقليديين الكبار.

8. القتال الشبكي المركز على الشبكة ودمج البيانات

يخلص التقرير إلى أن الحرب الحديثة تنتقل من بنى مركزية وهرمية إلى بنى موزّعة ومرتكزة على الشبكة، وأن عقيدة "الدفاع الفسيفسائي" الإيرانية - القائمة على تفويض السلطة للقيادات المحلية وقدرة الخلايا الصغيرة المستقلة على مواصلة عملها - أثبتت قدرة استراتيجية حقيقية على البقاء رغم عمليات "قطع الرأس"؛ لكنها في المقابل تُصعّب إعادة بسط السيطرة المركزية في مراحل التهدئة ووقف إطلاق النار بسبب فقدان وحدة القيادة. يخلص التقرير إلى أن أكثر البنى فعالية في ساحة القتال الحديثة ليست المركزية الكاملة ولا اللامركزية الكاملة، بل بنية هجينة متصلة عبر الشبكة لكنها قادرة على الحركة الموزّعة.

ثم يتناول هذا المحور التقييمات السياسية والجيوسياسية، وينقسم الى ما يلي:

- **إيران: التحولات السياسية والمؤسسية**

يوثّق التقرير مساراً زمنياً دقيقاً: احتجاجات بدأت في 28 ديسمبر 2025 واستمرت في الأسابيع الثلاثة الأولى من 2026، ثم اندلاع الحرب في 28 فبراير 2026 التي شهدت مقتل المرشد الأعلى السابق علي خامنئي (الذي تولى القيادة منذ 1989 بعد رئاسته 1981-1989)، وانتخاب ابنه مجتبى خامنئي مرشداً جديداً في 8 مارس 2026 رغم شكوك حول وضعه الصحي واستمرار العلاج بحسب بعض الروايات.

تلا ذلك قبول الطرفين وقفاً مؤقتاً لإطلاق النار بوساطة باكستانية في 7 أبريل 2026، ولقاء في إسلام آباد في 11 أبريل 2026 خفّف من مخاطر التصعيد العسكري. غير أن جولة مفاوضات جديدة كانت مقررة في 21 أبريل 2026 أُلغيت بعد إعلان إيران عدم حضورها، وبحلول 12 مايو 2026 لم يُتوصَّل إلى تفاهم واضح؛ وقد وصف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب العرض الإيراني الأخير بأنه "غبي" و"قمامة"، قائلاً إن وقف إطلاق النار في "أضعف لحظاته" ومرهون بـ"دعم الحياة".

يقدّر التقرير أن احتمال قيام حكم عسكري صريح في إيران ضعيف نظراً لبنية الشرعية الإيرانية القائمة على السياسة لا القوة العارية، لكنه يرجّح تصاعد نفوذ الحرس الثوري ولا سيما قائده العام أحمد وحيدي، والمقر

المركزي لحاتم الأنبياء بقيادة علي عبدالله الذي لعب دوراً محورياً في الحفاظ على استمرارية عمل الدولة رغم اغتيال قيادات عليا.

كما يبرز التقرير الأسماء المدنية التي برزت خلال الحرب: الرئيس مسعود بزشكيان ، وزير الخارجية عباس عراقجي، رئيس البرلمان محمد باقر قاليباف ، وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي محمد باقر ذو القدر الذي خلف علي لاريجاني بعد مقتله في 17 مارس 2026.

يفرد التقرير فقرة لافتة لاختبار مصداقية المعارضة الإيرانية في الخارج، وتحديداً حول رضا بهلوي نجل الشاه المخلوع ومحيطه، الذين لم يميّزوا - وفق التقرير - بين أجواء احتجاجات يناير الداخلية والعدوان الخارجي، وفقدوا بفعل مواقفهم التحريضية أثناء القصف ما كان لديهم من تأييد محدود أصلاً؛ بل إن قطاعات من المعارضين الداخليين لسياسات النظام أيّدوا استراتيجية الدولة في الحرب تجنباً لفوضى محتملة. كما يشير التقرير إلى أن الاستراتيجية الإيرانية القائمة على البقاء عند "العتبة النووية" دون تصنيع سلاح نووي فعلي - وهي استراتيجية كلّفت علي خامنئي حياته بحسب وصف التقرير - لم تُبعد شبح الحرب عن البلاد، وأن التيارات الداعية إلى تسريع التموضع النووي باتت أكثر نفوذاً أثناء الحرب.

على صعيد العلاقة مع الخليج، يذكّر التقرير بالنزاع التاريخي حول الجزر الإماراتية الثلاث منذ انسحاب بريطانيا من الخليج عام 1971، ويرجّح أن هذه الحرب ستخلق شرخاً أعمق بكثير بين إيران ودول الخليج العربي من تداعيات تصدير الثورة بعد 1979 أو الحرب العراقية-الإيرانية، إذ تتهم إيران دول الخليج بتوفير منصات هجوم لواشنطن وتل أبيب فيما تتهمها هذه الدول باستهداف بنيتها العسكرية والمدنية دون مبرر. ويشير التقرير إلى أنباء متداولة عن نية إيران المطالبة بتعويضات حرب من دول خليجية، وأن الكويت والبحرين والإمارات قد تتعرض لضغط إيراني أكبر لأسباب هيكلية وسياسية مختلفة، فيما تكتسب المشاورات الجارية بين تركيا والسعودية وباكستان ومصر أهمية متصاعدة في هذا السياق.

- **إسرائيل: التحول في الهوية الاستراتيجية**

يصف التقرير تحوّلاً بنيوياً في الهوية الاستراتيجية الإسرائيلية نحو "الهيمنة الإقليمية بالقوة التقليدية"، مدفوعاً برد حزب الله والحوثيين وميليشيات شيعية عراقية على الضربات في إيران بصورة متزامنة ومنسقة، ما جعل إسرائيل تقبل "الحرب المتعددة الجبهات" واقعاً بنيوياً دائماً لا استثناءً عابراً، وسط احتلال أعلنت إسرائيل ضمنياً أنه سيكون "دائماً" في جنوب لبنان.

يربط التقرير هذا التحول بديناميكيتين:

1. توظيف نتنياهو للحرب لإطالة أمد مسيرته السياسية.
2. سعي الحكومة الإسرائيلية إلى "إنهاء الملف الإيراني" مستفيدة من المساحة التي أتاحتها إدارة ترامب، معتقدة أن صورتها الدولية لن تزداد سوءاً بعد إبادة غزة[5].

يورد التقرير أرقام استطلاعات دقيقة: نسبة 81% من الإسرائيليين أيّدت الحرب في أيامها الأولى، ونسبة من اعتقدوا أن النظام الإيراني سيتضرر بشدة تراجعت من 62.5% في البداية إلى 48% بنهاية مارس 2026.

كما يوثّق تمرير الكنيست في 30 مارس 2026 قانون إعدام يقضي بمحاكمة كل من "يقتل مواطناً إسرائيلياً بدوافع عنصرية أو عدائية بقصد الإضرار بدولة إسرائيل وشعبها" بعقوبة الإعدام، وهو قانون دفع باتجاهه وزير الأمن القومي اليميني المتطرف بن غفير، مع إمكانية إصدار المحاكم العسكرية في الضفة الغربية أحكام إعدام دون إجماع القضاة[6].

اقتصادياً، يوثّق التقرير ارتفاع تكاليف الطاقة واللوجستيات الإسرائيلية بأكثر من 25% نتيجة المخاطر عند معبري هرمز وباب المندب، وتضرر عمليات جمع رأس المال في 71% من شركات التكنولوجيا الفائقة الإسرائيلية، مع إلغاء كامل للاستثمار في 11% منها، وسط تزايد طلبات نقل الموظفين المحليين من جانب شركات التكنولوجيا الدولية[7].

اجتماعياً، يشير التقرير إلى موجات نزوح داخلي دائم من مناطق الحدود الشمالية والجنوبية نحو المناطق الداخلية، ما تسبب بأزمة إسكان وإدماج اجتماعي، تاركاً المجتمع الإسرائيلي، بحسب وصف التقرير، "عالقاً بين الإرهاق النفسي من العيش في حالة حرب دائمة وزخم خطاب النصر العسكري".

- **دول الخليج: صدمة انكشاف الهشاشة الأمنية**

يصف التقرير دول الخليج بأنها الطرف الثالث الأكثر تضرراً من الحرب، وأن أبرز مخرجاتها كشف هشاشة الاستراتيجيات الأمنية الوطنية الخليجية رغم عقود من الاعتماد على المظلة الأمريكية المكلفة.

[5] التقرير التركي يستخدم تحديداً مصطلح "soykırım" (إبادة جماعية) لوصف الحرب على غزة عند الإشارة إلى حسابات الحكومة الإسرائيلية، وهو توصيف تركي رسمي يستحق الإشارة إليه كموقف الجهة المُصدرة للتقرير لا كحكم قانوني دولي نهائي.

[6] معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي (INSS)، استطلاع "عملية الأسد الزائر" (Roaring Lion)، إبريل 2026.

[7] هيئة الابتكار الإسرائيلية (Israel Innovation Authority)، مسح قطاع التكنولوجيا الفائقة أثناء الحرب، إبريل 2026.

فقد نجح كثير من صواريخ ومسيّرات إيران في بلوغ أهدافها رغم أنظمة الدفاع الجوي الخليجية المرتكزة على واشنطن، في سابقة لم تشهدها دول الخليج من قبل بهذا الحجم والسرعة.

ويرجّح التقرير أن إعادة تصاعد إدراك التهديد الإيراني ستدفع دول الخليج نحو تنويع بطيء ومحسوب في تحالفات الدفاع، مع تعقيد ذلك بفعل تباين المقاربات الأمنية والتنافسات الجيوسياسية الداخلية بين دول الخليج نفسها.

اقتصادياً، يتوقع التقرير ارتفاع الإنفاق الدفاعي الخليجي في المدى القريب لإعادة تزويد الأسلحة والذخائر الناقصة، وتصاعد التوتر حول وضعية مضيق هرمز بالتوازي مع تراجع الإيرادات الهيدروكربونية.

- **العراق: الهشاشة البنيوية المتصاعدة**

يوثّق التقرير أن نحو 86% من إيرادات العراق تُستمَد من صادرات النفط عبر البصرة، وأن الإنتاج اليومي الذي بلغ نحو 4,188,000 برميل في فبراير 2026 تراجع إلى نحو 1.3 مليون برميل بحلول أوائل أبريل، مع تراجع الإنتاج الجنوبي إلى نحو 900 ألف برميل، فيما اقتربت الصادرات البالغة نحو 3.4 مليون برميل يومياً من الصفر تقريباً[8].

كهربائياً، تراجع الإنتاج بنحو 3,500 ميغاواط، من مستوى ما قبل الحرب البالغ 30-31 ألف ميغاواط إلى 27-28 ألف ميغاواط، وسط تحذير من أن ارتفاع الطلب الصيفي إلى 50-55 ألف ميغاواط قد يفاقم أزمة الطاقة بشكل أكثر وضوحاً.

أمنياً، يوثّق التقرير استهداف إيران لعدة نقاط في أربيل، بما في ذلك هجوم بمسيّرة مسلحة على مقر إقامة رئيس إقليم كردستان نجيرفان بارزاني، في مؤشر مقلق على استقرار الإقليم، مع تصاعد اتهامات إيران للمجموعات الكردية باستخدامها ضدها، وتصريحات كردية بالمقابل حول محاولة استغلالها، إلى جانب مزاعم الرئيس الأمريكي ترامب المتكررة حول شحنات أسلحة. يخلص التقرير إلى أن الحرب أضعفت الأمن والاقتصاد والسياسة في العراق في آن، إذ عزّزت الميليشيات كأطراف فاعلة مقرّرة وأضعفت سيطرة السلطة المركزية.

- **سوريا: تجميد التعافي الهش**

يوثّق التقرير أن الحرب لم تجعل سوريا جبهة مباشرة، لكن استخدام إسرائيل وإيران للمجال الجوي السوري، وسقوط حطام صواريخ ومسيّرات على أراضيها، وهجمات بمسيّرات على قواعد عسكرية شرق البلاد، وعودة نحو 120 ألف سوري من لبنان منذ اندلاع الحرب، والمخططات التوسعية الإسرائيلية، كلها أثّرت بشكل غير

[8] مركز أبحاث اقتصادية (CEIC)، مؤشر إنتاج النفط الخام العراقي، إبريل 2026.

مباشر على مسار التعافي السوري الهش أصلاً[9]. على الجبهة الغربية، دعم الرئيس السوري أحمد الشرع في 9 مارس 2026 جهود الدولة اللبنانية لنزع سلاح حزب الله، فتعرضت مواقع الجيش السوري لإطلاق نار في اليوم التالي مباشرة، ما دفع الجيش السوري لتعزيز تمركزه على الحدود العراقية واللبنانية وتشديد مراقبة المعابر.

يحذّر التقرير من خطر توظيف إسرائيل للملف الدرزي لتوسيع الصراع نحو السويداء وبدء احتلال جديد، مستنداً إلى ثلاث ديناميكيات:

1. وجود تشكيلات درزية مسلحة محلية مركزية في السويداء، وتصريحات دعم علنية من مجموعات بقيادة الشيخ حكمت الهجري لإسرائيل والولايات المتحدة مع مطالب "الإدارة الذاتية".
2. سعي دمشق لبسط سلطتها في الجنوب بما يولّد احتكاكاً مباشراً مع إسرائيل.
3. تشتت الانتباه الإقليمي الذي يمنح كلا الطرفين فرصة ومخاطرة في آن.

ويستشهد التقرير بقصف إسرائيل لأهداف تابعة للجيش السوري عقب اشتباكات في ريف السويداء في مارس 2026 دليلاً على انخفاض عتبة التدخل الإسرائيلي[10]، وهو ما يجعل استمرار هذا الاستقرار النسبي عتبة حرجة لقدرة البلاد على إعادة الإعمار وجذب الاستثمار، فيما يهدد الغموض الإقليمي الناتج عن الحرب بعكس مسار هذا التعافي.

- **التداعيات الدولية: من هرمز إلى النظام العالمي**

يخصص التقرير قسماً موسّعاً لمكانة مضيق هرمز المركزية، إذ يمر عبره نحو 25% من تجارة النفط العالمية، و20% من تجارة الغاز الطبيعي المسال، ونحو 30% من تجارة الأسمدة، بتدفق يومي بلغ نحو 20 مليون برميل من النفط ومشتقاته قبل الحرب، تتجه غالبيته إلى الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية[11]. ويشير إلى أن أقساط تأمين مخاطر الحرب البحرية ارتفعت نحو عشرة أضعاف في الأيام الأولى للحرب، دليلاً على السرعة التي ينعكس بها الغموض الجيوسياسي على الكلفة الاقتصادية العالمية.

[9] منظمة "النظير العربي" (The New Arab)، تقرير عودة 119 ألف سوري من لبنان أثناء حرب إسرائيل-حزب الله، مايو 2026.

[10] التقرير التركي يشير إلى أن حوادث العنف في سوريا تراجعت بنسبة 73% في الثلث الأخير من عام 2025، وأن الوفيات المرتبطة بالعنف المباشر بلغت 23 حالة فقط في مارس 2026، وهو أدنى مستوى خلال 15 عاماً، بحسب تقرير SyriaWeekly لتحديث بيانات سوريا لشهر مارس 2026.

[11] هيئة معلومات الطاقة الأمريكية (Energy Information Administration)، بيانات 2025، مستشهد بها في التقرير التركي بخصوص حجم تجارة الصين البالغ 3.77 تريليون دولار من الصادرات في عام 2025.

سياسياً ودولياً، يخلص التقرير إلى أن الولايات المتحدة وإسرائيل شنّتا هجوماً مثيراً للجدل قانونياً دون انتظار قرار من مجلس الأمن الدولي، وأن أكثر من مئة خبير قانون دولي أكدوا أن الهجمات تنتهك ميثاق الأمم المتحدة بوضوح، وهو ما يعيد "تطبيع" استخدام القوة على الساحة الدولية.

ويقدّر التقرير أن الصين وروسيا هما الرابحان الاستراتيجيان الأقل تكلفة من هذه الحرب: فبكين، التي تجنبت اتخاذ موقف علني طوال النزاع، تستفيد من تعمّق الانشغال الأمريكي بالشرق الأوسط لتوسيع هامش مناورتها في آسيا-الهادئ وملف تايوان، فيما تستفيد موسكو من انصراف الانتباه الغربي لتصعيد الضغط مجدداً على أوكرانيا وأوروبا الشرقية.

كما يرى التقرير أن هذه الحرب أتاحت للقوى المتوسطة هامش حركة أوسع في ملء فراغات النظام الدولي المتصدع، بما يخدم تموضع تركيا ذاتها ضمن هذه الفئة.

الجزء الأخير من هذا المحور، يتناول التقييمات والتوصيات الخاصة بتركيا، فإلى جانب "العمق الثلاثي الأبعاد" ومشروع "الدرع الفولاذي" (Çelik Kubbe) المذكورين سابقاً، يستحضر التقرير مفهوم "دورة الابتكار" (innovation cycle) المستقاة من الحرب الروسية-الأوكرانية، حيث انخفضت المدة بين رصد حاجة ميدانية وتطوير حل تقني لها من أشهر إلى أسابيع بل أيام أحياناً، داعياً إلى تحديث مستمر لحزم السياسات وخطط العمل وبناء مخزون من الذخائر والمكونات تحسباً لسيناريوهات الأزمة.

يستشهد التقرير بمثال لافت من "حرب الأيام الاثني عشر": مصنع مسيّرات أقامه جهاز الموساد الإسرائيلي في طهران لم يُكتشف إلا بعد أن هاجمت المسيّرات المصنَّعة فيه مراكز الإنذار المبكر والتحكم في الدفاع الجوي الإيراني، وهو ما يكشف طبيعة التهديد المتصل بانتشار تقنيات يسهل الحصول عليها حتى لجهات دون الدولة.

يشير التقرير أيضاً إلى ضرورة الانتقال من "الأمن السيبراني الدفاعي" التقليدي إلى مقاربة استباقية تشمل قدرة هجومية مضادة، وإلى مفهوم "قيادة المهمة" (mission command) الذي يتيح تفويضاً محكوماً للمبادرة إلى المستويات الدنيا مع الحفاظ على تناغم استراتيجي مركزي، في ظل تقصير حلقة أُودا الذي يحد من فعالية بنى القيادة الهرمية التقليدية.

في سياق مناقشة عمليات "قطع الرأس" (decapitation)، يشير التقرير إلى أن محدودية أثر استهداف القيادات العليا الإيرانية - رغم مقتل خامنئي - تتفق مع سابقة عملية استهدفت الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو وأعقبها انتقال هادئ نسبياً، وهي سابقة يصفها التقرير بأنها كانت "مضلّلة" للجانب الأمريكي حين قاس عليها احتمالات

إيران، إذ أثبتت الدولة الإيرانية، بخلاف فنزويلا، قدرة مؤسسية أعمق على استيعاب الصدمة والحفاظ على وظائفها الأساسية بفضل اتساع بيروقراطيتها ومأسستها الممتدة على مستوى البلاد بأكملها.

يعيد التقرير التذكير بأهمية "مسار تركيا الخالية من الإرهاب" (Terörsüz Türkiye Süreci) الداخلي، مشيراً إلى أن استمرار الجهود الدبلوماسية المكثفة ومساعي السلام الإقليمية لعبت دوراً كبيراً في عدم تعبئة المجموعات الكردية في إيران وسوريا والعراق ضد إيران أثناء الحرب، وأن أهمية التواصل والدبلوماسية بين الجماعات العرقية والمذهبية والدينية في المنطقة باتت مفهومة بشكل أفضل، بما يجعل استمرار هذه المسارات الداخلية أولوية استراتيجية تركية موازية للأولويات الدفاعية والاقتصادية.

تحليل محتوى التقرير

1. قراءة للمحور العسكري-التكنولوجي

الدروس العسكرية التي يستخلصها التقرير ليست ابتكاراً تركياً خالصاً، بل هي في جوهرها امتداد لنقاش دائر عالمياً منذ الحرب الروسية-الأوكرانية حول اقتصاد الذخيرة وحدود الدفاعات الجوية متعددة الطبقات أمام هجمات التشبّع. القيمة المضافة الحقيقية للتقرير التركي هنا ليست في التشخيص - فهو تشخيص تتقاسمه دوائر التحليل الدفاعي في واشنطن ولندن وموسكو على حد سواء - بل في التوظيف: أنقرة تستخدم هذا التشخيص لتبرير مسار استثماري محدد سلفاً في الصناعات الدفاعية المحلية، بدليل أن التقرير يخصص حيّزاً أكبر بكثير لمشروع "الدرع الفولاذي" التركي من الحيّز الذي يخصصه لتحليل أي نظام دفاعي إسرائيلي أو أمريكي آخر بالعمق ذاته.

نقطة الضعف الأبرز في هذا المحور هي إيراد تفصيل استخدام أنظمة ذكاء اصطناعي بعينها في عمليات الاستهداف دون تحديد مصدر واحد يمكن التحقق منه بشكل مستقل، وهو ما يجعل هذا الادعاء تحديداً - رغم خطورته إذا صحّ - يستحق معاملته كفرضية تحليلية لا كواقعة مؤكدة.

كذلك فإن الاستشهاد بحادثة مصنع مسيّرات الموساد المزعوم في طهران دون تفاصيل تحقق مستقلة يكرر النمط ذاته من الاعتماد على مصدر وحيد لوقائع شديدة الحساسية.

أما استحضار عقيدة "الدفاع الفسيفسائي" الإيرانية كمثال على صمود البنى الموزّعة، فلا يشكّل تناقضاً بحد ذاته - فاستخلاص دروس عقائدية من أداء أي طرف في ساحة المعركة، خصماً كان أم غيره، ممارسة تحليلية عسكرية

قياسية تتسق مع الأسلوب المحايد الذي يعالج به التقرير أنظمة الدفاع الإسرائيلية والأمريكية على حد سواء، خاصة أن الركيزة الأولى في الرؤية التركية أصلاً لا تصف إيران كعدو مطلق بل كطرف لا تريد أنقرة انهياره.

الثغرة الفعلية هنا مختلفة: التقرير يوصي تركيا بتبني معمارية قيادة موزّعة شبيهة دون أن يناقش هل تملك تركيا فعلياً البنية التحتية اللازمة لتطبيقها - شبكات استشعار موزّعة، وربط بيانات آمن، وقدرة أقمار صناعية مستقلة - أم أن التوصية تبقى طموحاً عقائدياً يسبق الجاهزية التقنية الفعلية على الأرض.

2. قراءة للمحور السياسي-الجيوسياسي

الأطروحة المركزية للتقرير، وهي أن النظام الإيراني لن ينهار في المدى المنظور رغم الضربة القاسية، تتسق مع قراءة تاريخية راسخة لصلابة البنية المؤسسية الإيرانية، غير أن التقرير يبالغ في الثقة حين يستبعد بشكل شبه قاطع سيناريوهات التصعيد الداخلي الأعمق، خاصة أنه هو ذاته يقرّ بأن الأثر التدميري للحرب على الصناعة الثقيلة الإيرانية "لم يُفهم بعد بشكل كامل"، وهو تناقض داخلي يستحق الإشارة إليه: كيف يمكن الجزم باستقرار النظام في وقت يقرّ التقرير نفسه بأن الأثر الاقتصادي الحقيقي للحرب لم يتضح بعد؟

كذلك فإن مقارنة التقرير الضمنية بين محدودية أثر عمليات قطع الرأس في إيران وحالة فنزويلا تفترض تناظراً بين نظامين مختلفين جذرياً في البنية المؤسسية والشرعية التاريخية، وهي مقارنة توضيحية مفيدة لكنها لا ترقى لأن تكون قياساً علمياً صارماً؛ فإيران تملك عمقاً بيروقراطياً وأيديولوجياً ممتداً منذ 1979 لا تملكه فنزويلا، وهذا فارق جوهري يُضعف من قوة المقارنة كأداة تنبؤية لسيناريوهات مستقبلية مشابهة في دول أخرى.

أما القراءة التركية لإسرائيل فتتسم بجرأة نسبية غير معتادة في الخطاب الرسمي التركي، إذ يصف التقرير بوضوح نزعة توسعية إسرائيلية ويستخدم مصطلح "الإبادة الجماعية" لوصف حرب غزة، ويشير إلى إمكانية مواجهة استراتيجية مباشرة مع تركيا.

هذا يعكس تحوّلاً حقيقياً في القراءة الاستراتيجية التركية بعد سنوات من محاولات إعادة بناء العلاقة الثنائية عقب اتفاقيات التطبيع الجزئي لعام 2022، لكنه يبقى تحليلاً محسوباً بعناية: التقرير لا يدعو إلى قطيعة أو مواجهة، بل إلى "منافسة محسوبة"، وهي صيغة تتيح لأنقرة الاحتفاظ بهامش مناورة واسع تجاه تل أبيب.

الفجوة الأبرز في هذا المحور هي التعامل شبه المُغيَّب مع الأردن ودوره في المعادلة. فعلى خلاف ما قد يُفهم من قراءة سريعة، لا يرد ذكر صريح لكلمة "الأردن" في كامل التقرير التركي إلا مرة واحدة، وهي الإشارة إلى استهداف

إيران رادار AN/TPY-2 التابع لبطارية ثاد الأمريكية المنشورة على الأراضي الأردنية، ضمن حديث التقرير عن حرب السيطرة على الطيف الكهرومغناطيسي.

الأردن لا يُذكر إطلاقاً في سياقات التشاور الدبلوماسي الإقليمي، ولا في سياق دول الخليج، ولا في سياق ممرات الربط (طريق التنمية والممر الأوسط)، رغم موقعه الجغرافي الحرج بين إسرائيل والعراق وسوريا والخليج. هذا التغييب الكامل تقريباً ليس محايداً؛ فهو يعكس نظرة تركية تضع نفسها في مركز الترتيبات الإقليمية الجديدة دون أن تمنح الأردن وزناً تحليلياً يوازي دوره الفعلي، بل يُختزل حضوره الوحيد في التقرير إلى كونه ساحة استُهدفت فيها منظومة دفاعية أمريكية، لا فاعلاً سياسياً أو دبلوماسياً له حسابات خاصة به.

3. قراءة لموقع تركيا كما رسمه التقرير

يبني التقرير صورة تركيا كقوة توازن إقليمية محايدة وحكيمة، لكن هذه الصورة ذاتية بامتياز؛ فهي تقرير تنتجه مؤسسة استخبارات الدولة عن دورها هي، وهذا يستوجب قراءتها كخطاب سياسي بقدر ما هي تحليل موضوعي.

التقرير يمتدح "التموضع المتوازن" التركي حيال الصواريخ الإيرانية الساقطة على الأراضي التركية، لكنه لا يشرح الكلفة السياسية الداخلية التي تحمّلتها الحكومة التركية جراء ذلك، ولا كيف قد تُفسَّر هذه السياسة في دول الخليج بوصفها تردداً أكثر منه حكمة.

كذلك فإن الحديث عن طريق التنمية والممر الأوسط كبديلين استراتيجيين لمضيق هرمز يفترض ضمنياً أن العراق، الذي يمر عبره طريق التنمية، سيبقى مستقراً بما يكفي لتشغيل ممر بري بهذا الحجم، وهو افتراض يناقضه التقرير ذاته حين يوثّق بالأرقام تراجع إنتاج النفط العراقي من 4.188 مليون برميل يومياً إلى 1.3 مليون برميل خلال أقل من شهرين، وتراجع الكهرباء بمقدار 3,500 ميغاواط، ونفوذ الميليشيات المتصاعد.

هذا تناقض منهجي واضح بين تفاؤل تركيا التسويقي حيال طريق التنمية وتشخيصها الرقمي الدقيق لهشاشة الدولة العراقية التي يمر عبرها هذا الممر ذاته، ويثير سؤالاً جوهرياً لم يجب عليه التقرير: كيف يمكن لممر استراتيجي بديل عن هرمز أن يمر عبر بلد يوثق التقرير نفسه انهيار نصف قدرته الإنتاجية النفطية خلال ستة أسابيع؟

وجهة نظر أردنية

بعد استعراض الرؤية التركية وتحليل منطلقاتها العسكرية والسياسية، تبرز الحاجة إلى إعادة قراءة التقرير من زاوية أردنية تنطلق من المصالح الوطنية الأردنية لا من أولويات أنقرة الاستراتيجية. فالتقارير الصادرة عن المؤسسات المرتبطة بصنع القرار لا تعكس الوقائع فحسب، وإنما تكشف أيضاً عن خرائط الأولويات، وما تمنحه من اهتمام لبعض الفاعلين، وما تغفله من أدوار فاعلين آخرين. ومن هذا المنطلق، تكمن أهمية هذا المحور على رصد ما أورده التقرير بشأن الأردن وتحليل دلالات حضوره المحدود، واستكشاف الآثار الأمنية والجيوسياسية والاقتصادية التي تفرضها نتائج الحرب على البيئة الاستراتيجية الأردنية، سواء تناولها التقرير بصورة مباشرة أم أغفلها. وبذلك يسعى هذا المحور إلى بناء قراءة أردنية مستقلة، تنطلق من خصوصية الموقع الجغرافي للمملكة وتشابك مصالحها الأمنية والإقليمية، وتقيّم ما يتيحه التقرير من مؤشرات، وما يتركه من فجوات تستدعي تفسيراً وتحليلاً إضافيين.

1. الحادثة المركزية: استهداف رادار ثاد المنشور في الأردن

يذكر التقرير أن إيران استهدفت رادار AN/TPY-2 التابع لبطارية الدفاع الصاروخي الأمريكية من طراز ثاد (THAAD) المنشورة في الأردن، ضمن حملة أوسع استهدفت شبكة الإنذار المبكر والاتصال الساتلي الإقليمية بهدف "إعمى" شبكة الدفاع الجوي والصاروخي الأمريكية-الحليفة. هذا التفصيل، رغم إيجازه الشديد في التقرير (سطر واحد ضمن فقرة أوسع عن رادارات قطر)، يحمل ثقلاً يفوق حجمه النصي بكثير: فهو يعني أن الأردن لم يكن مجرد جوار جغرافي متأثر بشكل غير مباشر بحرب دائرة حوله، بل كان مسرحاً فعلياً لحادثة عسكرية مباشرة ضمن حرب إقليمية كبرى، عبر استهداف منظومة دفاعية أمريكية منتشرة على أراضيه[12].

2. معادلة الممرات: بين طريق التنمية والموقع الأردني

الأردن غائب عمداً أو سهواً عن معادلة طريق التنمية كما يرسمها التقرير التركي، والتي تربط البصرة بتركيا عبر العراق حصراً، متجاوزة الأردن كممر بديل ممكن، رغم أن المملكة تمتلك ميناء العقبة وشبكة طرق برية تصل الخليج بشرق المتوسط عبر مسار أقصر جغرافياً من مسار العراق الشمالي في بعض المقاطع. هذا التغييب ليس تفصيلاً تقنياً بل مؤشر استراتيجي: أنقرة تراهن على العراق كشريك جيوسياسي في مشروع الممر لأسباب تتعلق

[12] التقرير التركي لا يقدم تفاصيل إضافية عن هذه الحادثة (تاريخها الدقيق، حجم الضرر، وسيلة الاستهداف)؛ وهذا الإيجاز الشديد بحد ذاته لافت للنظر بالنظر إلى الوزن الذي تحمله الحادثة من منظور أردني، ويستدعي تحققاً وتوثيقاً أردنياً ومصادر إضافية مستقلة قبل البناء عليه في أي تقييم سياسات رسمي.

بعلاقتها التاريخية مع بغداد وأربيل ووجودها العسكري في شمال العراق، لا لأن المسار العراقي هو الأمثل اقتصادياً أو أمنياً بالضرورة.

والأهم من ذلك أن الأرقام التي يوردها التقرير التركي نفسه عن العراق - تراجع الإنتاج النفطي من 4.188 مليون إلى 1.3 مليون برميل يومياً، وتراجع الكهرباء بمقدار 3,500 ميغاواط، ونفوذ الميليشيات المتصاعد الذي بلغ حد استهداف مقر رئيس إقليم كردستان بمسيّرة - كلها مؤشرات تؤكد هشاشة الرهان التركي على استقرار الممر العراقي.

من منظور أردني، هذا يستدعي تعاملاً استباقياً لا انتظارياً: على عمّان أن تطرح موقعها كممر مكمّل، لا منافس، لطريق التنمية، مستفيدة تحديداً من الهشاشة العراقية الموثقة تركياً لتسويق العقبة كبديل أكثر استقراراً واستدامة، بدل الاعتماد الحصري على مسار عراقي وحيد يوثّق التقرير التركي ذاته مخاطره.

3. التداعيات الأمنية على الأردن: الحدود والممرات الحساسة

يوثّق التقرير التركي بتفصيل دقيق هشاشة الحدود العراقية-السورية-اللبنانية في أعقاب الحرب، وتنامي نفوذ الميليشيات، وتصاعد النشاط الإيراني في الشمال العراقي بما في ذلك استهداف مقر رئيس إقليم كردستان. هذا التوصيف، وإن جاء من زاوية تركية معنية أساساً بالشمال العراقي، يحمل دلالة مباشرة للأردن الذي يتشارك حدوداً طويلة مع العراق تحديداً في منطقة الرطبة وطريبيل التي شهدت تاريخياً نشاطاً لتهريب السلاح والمخدرات المرتبط بجماعات مدعومة إيرانياً.

إضعاف الدولة العراقية المركزية، وهو سيناريو يرجّحه التقرير التركي بقوة استناداً إلى أرقام دقيقة عن انهيار الإيرادات النفطية وأزمة الكهرباء، يعني بالضرورة ضغطاً أمنياً متصاعداً على الحدود الشرقية الأردنية بصرف النظر عن نتائج الحرب في مسرحها الأصلي.

كذلك فإن أزمة الكهرباء العراقية الموثقة تركياً - تراجع الإنتاج من 30-31 ألف إلى 27-28 ألف ميغاواط مع توقع ارتفاع الطلب الصيفي إلى 50-55 ألف ميغاواط - تحمل دلالة إضافية للأردن تتجاوز البعد الأمني إلى البعد الفني المباشر، نظراً لوجود مشاريع ربط كهربائي إقليمي بين الأردن والعراق ودول الجوار؛ فأي تفاقم لأزمة الطاقة العراقية في ذروة الصيف قد ينعكس على استقرار هذا الربط أو على الحسابات الأردنية المتعلقة بتصدير فائض الطاقة الكهربائية إلى السوق العراقية مستقبلاً.

أما على الجبهة الغربية، فإن التقرير التركي، رغم تركيزه الشديد على لبنان وسوريا وتخصيصه فقرات مطولة لخطر السيناريو الدرزي في السويداء - القريبة جغرافياً من الحدود الأردنية الشمالية أكثر من قربها من تركيا نفسها - لا يتطرق إطلاقاً إلى معبر جسر الحسين أو تداعيات التوسع الإسرائيلي المحتمل على الضفة الغربية، رغم أن هذا

الملف يمسّ الأردن مباشرة وبصورة وجودية أكثر من أي طرف إقليمي آخر مذكور في التقرير. حتى سيناريو السويداء الذي يفضّله التقرير - القائم على تشكيلات درزية مسلحة محلية، وسعي دمشق لبسط سلطتها جنوباً، وتوظيف إسرائيل المحتمل لهذا الملف - له أثر مباشر على الأمن الحدودي الأردني الشمالي الشرقي أكبر بكثير من أثره على تركيا، ومع ذلك يُعالَج بمعزل كامل عن أي اعتبار أردني.

من منظور أردني، هذا يعني أن الأردن لا يمكنه الاتكاء على أنقرة كحليف استراتيجي أساسي في ملفي جسر الحسين والسويداء، بل يبقيان مسؤولية أردنية بالدرجة الأولى مع تنسيق مصري وخليجي.

4. المقاربة التركية تجاه إسرائيل: قراءة من زاوية أردنية

الأردن، بخلاف تركيا، لا يملك ترف "المنافسة المحسوبة" مع إسرائيل؛ فهو طرف في معاهدة سلام قائمة منذ عام 1994 يحكمها واقع جغرافي واقتصادي وأمني متشابك لا مهرب منه. القراءة التركية التي يوردها التقرير، وتحديداً وصفه لتصاعد التنافس الاستراتيجي التركي-الإسرائيلي حول سوريا والمتوسط الشرقي ومعمارية الأمن الإقليمي، واستخدامه مصطلح "الإبادة الجماعية" لوصف حرب غزة، تحمل بالنسبة للأردن دلالة مزدوجة: من جهة، فإن أي احتواء تركي فعّال للنزعة التوسعية الإسرائيلية في سوريا يخدم المصلحة الأردنية غير المباشرة عبر تقليل احتمالات فراغ أمني على الحدود الشمالية الأردنية-السورية؛ ومن جهة أخرى، فإن تصعيد المنافسة التركية-الإسرائيلية إلى مستوى "التحدي الاستراتيجي" قد يضع الأردن في موقع حرج إذا اضطر لموازنة علاقته مع الطرفين في وقت واحد، خاصة أن عمّان تربطها بإسرائيل معاهدة سلام وترتيبات حدودية ومائية وأمنية قائمة، وتحتاج تركيا كشريك اقتصادي متنامٍ ومصدر توازن إقليمي في مواجهة النفوذ الإيراني والاسرائيلي.

كذلك فإن قانون الإعدام الذي أقرّه الكنيست في 30 مارس 2026، بصياغته التي تتيح إصدار أحكام إعدام في المحاكم العسكرية بالضفة الغربية دون إجماع القضاة، يحمل دلالة مباشرة للأردن بوصفه الوصي على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس ومعنياً مباشرة بأوضاع الضفة الغربية سكانياً وإنسانياً، رغم أن التقرير التركي يعالج هذا القانون حصراً من زاوية تحول الهوية الاستراتيجية الإسرائيلية الداخلية دون أي إشارة لأثره على الأردن أو الوصاية الهاشمية.

5. إيران والخليج: القراءة الأردنية للمشهد

على خلاف الموقف التركي الذي يميل إلى معالجة الملف الإيراني بحياد استراتيجي نسبي، يفرض الموقع الأردني، غير المتاخم مباشرة للخليج لكن المرتبط به اقتصادياً وأمنياً عبر منظومة دول الاعتدال العربي، قراءة أكثر حذراً تجاه احتمالات تصاعد النزعة الأمنية الإيرانية ما بعد الحرب، خاصة في ظل ما يشير إليه التقرير التركي من تعزّز

نفوذ الحرس الثوري وتيارات داخلية تدفع نحو التموضع على العتبة النووية أو تجاوزها، ومن مطالبات إيرانية محتملة بتعويضات حرب من دول خليجية بعينها (الكويت والبحرين والإمارات تحديداً وفق التقرير).

الأردن، كطرف في منظومة التنسيق الأمني العربي مع دول الخليج، معني مباشرة بأي تصعيد إيراني تجاه الخليج، ليس فقط لاعتبارات التضامن العربي بل لأن أي اضطراب في تدفقات النفط أو الاستقرار الخليجي - وما قد يرافقه من ارتفاع في الإنفاق الدفاعي الخليجي كما يرجّح التقرير - ينعكس مباشرة على الاقتصاد الأردني المرتبط جزئياً بتحويلات العمالة الأردنية في الخليج وبالمساعدات والاستثمارات الخليجية.

من هذه الزاوية، فإن التوصية التركية بـ"نهج أمني مرن" لا يبني تحالفات كتلوية صلبة تصلح كنموذج يمكن للأردن الاستفادة منه أيضاً: عمّان لا تحتاج الانحياز الكامل لأي محور، بل تحتاج تعزيز قنوات التنسيق مع كل من الرياض وأنقرة وواشنطن في آن، مستفيدة، كتركيا تماماً، من موقعها كفاعل معتدل يمتلك مصداقية لدى أطراف متعددة دون أن يكون رهينة لأي منها. كذلك فإن مقارنة التقرير بين محدودية أثر عمليات قطع الرأس في إيران وحالة فنزويلا، رغم تحفظاتنا المنهجية عليها كأداة تنبؤية، تحمل درساً مفيداً للتخطيط الأمني الأردني ذاته: صلابة أي نظام أمام صدمة استهداف قياداته العليا ترتبط مباشرة بعمق مأسسته البيروقراطية لا بحجم دعمه الشعبي وحده، وهذا معيار تحليلي يستحق أن يحضر في أي تقييم أردني لسيناريوهات الاستقرار الإقليمي المحيط.

خاتمة

يكشف تقرير الأكاديمية التركية للاستخبارات، من خلال ما يورده وما يغيّبه على حد سواء، أن أنقرة تنظر إلى الحرب الأمريكية الإسرائيلية-الإيرانية بوصفها فرصة استراتيجية لإعادة تموضع تركيا كقوة إقليمية مركزية عبر ثلاث بوابات: الصناعات الدفاعية، ممرات الربط البري، والدور الوسيط الدبلوماسي.

لكن هذا التقرير، بقدر ما يقدّم تحليلاً عسكرياً وتقنياً ذا قيمة معرفية حقيقية مدعوماً بكم كبير من الأرقام والتفاصيل التقنية، يبقى في جوهره وثيقة سياسية تخدم أولويات أنقرة الخاصة، ولا سيما تسويق طريق التنمية وتبرير الإنفاق الدفاعي، أكثر مما يقدّم قراءة متوازنة لموقع كل الفاعلين الإقليميين، وفي مقدمتهم الأردن الذي لا يظهر في متن التقرير سوى مرة واحدة، وفي سياق تقني عسكري محض هو استهداف رادار منظومة ثاد الأمريكية على أراضيه، رغم موقعه المحوري في أي معمارية أمنية إقليمية جديدة.

بالنسبة للأردن، الدرس الأهم ليس ما تقوله تركيا عن نفسها، بل ما لا تقوله عن الآخرين: غياب الأردن شبه الكامل عن حسابات الممرات التركية ومسارات التشاور الدبلوماسي الإقليمي كما يرسمها التقرير، وغياب جسر الحسين والضفة الغربية والوصاية الهاشمية عن أولويات القلق التركي حتى عند مناقشة قضايا تمسّ الأردن مباشرة كالسيناريو الدرزي في السويداء وقانون الإعدام الإسرائيلي، يستوجبان من عمّان بناء خطابها ومصالحها الاستراتيجية بشكل مستقل، لا انتظار أن تُدرجها أنقرة أو غيرها ضمن معادلاتها. أما الحادثة الوحيدة التي ورد فيها ذكر الأردن - استهداف رادار ثاد - فتستحق، رغم إيجاز التقرير الشديد بشأنها، تحققاً ومتابعة أردنية مستقلة لا اكتفاء بما ورد عنها في مصدر تركي واحد.